اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كليو غرام	٣٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كليو غرام	٢٢٥٠٠
طحسن صفر اماراتي	كيس ٥٠ كليو غرام	٣١٠٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كليو غرام	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كليو غرام	٢٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كليو غرام	٣٠٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كليو غرام	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٥٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٣٥٠٠
شاي الحصة	كليو غرام (فل)	٢٥٠٠
الشعرية العراقية	كليو غرام	٨٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

وقائع جلسة طاولة المدى المستديرة حول ..

إشكالية البطاقة التموينية: الواقع والمستقبل

القسم الثاني

كتب محرر الشؤون الاقتصادية

بعد ان تلا الدكتور ماجد الصوري الخبير في البنك المركزي العراقي ورقة العمل التي تقدم بها للطاولة اعقبه الدكتور ثائر العاني التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد بورقة عمل ثانية تناولت دور البطاقة التموينية ومفرداتها في حياة العائلة العراقية وقد تطرق خلالها الى السياسات المعتمدة في آليات مشروع البطاقة بما يلعب دوراً فاعلاً في كبح نمو الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري

وفيما يلي نص ورقة عمل الدكتور العاني:

واجه عقد الثمانينيات دعوات متزايدة لتبني مناهج التحررية الاقتصادية وفقا لدعوات المؤسسات المالية الدولية، التي تؤكد ان ضعف اداء القطاع العام خاصة في الدول النامية كان السبب وراء الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وضعف النشاط الاقتصادي برمته، الامر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو ورفاهية المجتمع فضلاً عن تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتكييفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومي لتصحيح عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات من وجهة نظر الصندوق.

كما استخدم البنك الدولي آليات السوق وعدم التدخل الحكومي لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها، اذ يوجد تنسيق كامل بين مؤسسات الصندوق والبنك من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة منهما الى البلدان النامية.

ويمكن القول عموماً ان وصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق وبرامج التكييف الهيكلي للبنك تنطلق من زاوية تتمثل بان المديونية والركود وفشل التنمية الاقتصادية انما يعود الى اخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، ولذا يتعين احداث تغييرات جذرية في هذه السياسات وتحجيم دور الدولة حتى لو تم ذلك على حساب الاهداف الاجتماعية وبتكلفة مرتفعة.

وبالنسبة الى البلدان النامية وبخاصة العراق يتضح اثر برامج صندوق النقد الدولي من خلال الجوهر المتضمن تحجيم الطلب الكلي والمحلي، علماً ان الصندوق يرفض بحكم الايديولوجيا الليبرالية التي تحكمه ان تكون وسائل تحجيم الطلب الكلي من خلال تقييد الواردات والحد من تصدير رؤوس الاموال والرقابة على الصرف الاجنبي ودعم الصادرات ويصر على قبول آليات السوق وتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويمكن تحديد سياسات برامج التثبيت لخفض الطلب الكلي في ضوء المحاور الاتية التي تعد شديدة الوطأة على المستهلكين وبخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، حيث وجوب كبح نمو الانفاق العام بشقيه التجاري والاستثماري والذي يمثل نسبة مهمة من الطلب الكلي من خلال:-

١-اجراء خفض كبير في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي خصوصاً ما هو متعلق بدعم اسعار السلع التموينية والضرورية، وهنا يوصي الصندوق باساليب عدة افضلها الالغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة من خلال زيادة اسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الاقل او من خلال الرفع التدريجي لأسعار هذه السلع.

٢-زيادة اسعار مواد الطاقة والمحروقات والاقتراب من الاسعار العالمية فضلاً عن زيادة اسعار الخدمات العامة للدولة (النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية... الخ).

٣-تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف من حيث عدم الالتزام بتعيين الخريجين الجدد والاعتماد على علاقات عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل.

٤-التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة جراء وجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسارة ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات اصلاً او بيعها للقطاع الخاص (المحلي او الاجنبي على حد سواء).

٥-ابتعاد الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص ان يقوم بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة فقط ببناء واستكمال شبكة البنى التحتية، على اعتبار ان القطاع الخاص اقدر واكفأ من القطاع العام في انشاء هذه المشروعات وادارتها.

٦-تحرير الاسعار (في اطار برامج البنك الدولي) ذلك ان تدخل الدولة في جهاز الاسعار يؤدي الى تشويه الاسعار النسبية وكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة والتخصيص الامثل للموارد وتوزيع الدخل وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الادنى للاجور وضد الدعم السلعي (الطعام المدعوم باسعار فائدة منخفضة) وسياسات ومؤسسات التسويق الحكومي، اما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومات الى المستهلكين مثل خدمات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والامن الداخلي والاسكان والصحة وخدمات الاتصال والطرق وهي خدمات لايكون عرضها في السوق بشكل كاف، فان البنك الدولي يطالب بتخفيف العبء المالي لتوفير هذه الخدمات وانسحاب الدولة عنها تاركة اياها الى القطاع الخاص ليتولى الاضطلاع بها.

ان الاثار السلبية التي يمكن ان ينجم عنها برامج المؤسسات المالية الدولية يمكن تحديدها ضمن الاطار التالي:

١-ان اعادة هيكلة القطاع العام وبيع منشآته الى القطاع الخاص تؤدي الى البطالة وتستغرق وقتاً طويلاً قبل ان تؤتي ثمارها.

٢-ان الالغاء التدريجي لدعم الاسعار يؤثر على الفئات منخفضة الدخل والتي تنفق نسباً عالية منه على الغذاء.

٣-ان تجميد الرواتب والدخول اضافة الى زيادة الاسعار لتحقيق استرداد الكلفة تقلص القوة الشرائية لشريحة عريضة من المجتمع وتزيد من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

٤-ان تقويم سعر الصرف باتجاه تخفيضه يؤدي الى ارتفاع الاسعار من خلال التضخم الناجم عن عوامل الغاء الدعم.

٥-ان تخفيض الانفاق الحكومي على المشاريع الاجتماعية (التعليم، الصحة، الصرف الصحي، الماء) يؤثر على الفئات الاجتماعية الفقيرة وبشكل مباشر.

د.ثائر العاني

***البنك وصندوق النقد الدوليان يسعيان لتحجيم دور الدولة حتى لو تم على حساب الاهداف الاجتماعية وبتكلفة مرتفعة**

فاعلية الدولة وحدود تدخلها في الاقتصاد العراقي

تعاظم دور الدولة في الاقتصاد العراقي طوال العقود الماضية حيث هناك قدر كبير من التدخل الحكومي، فقد عاش المجتمع العراقي في كنف دولة راعية وربما يعود سبب ذلك الى قلة عدد المنظمين الاكفاء وصغر حجم الوحدات الاقتصادية وعجز القطاع الخاص عن توفير موارد كافية للاستثمار في منشآت كبيرة ذات كفاءة راسمالية عالية فضلاً عن السيطرة التامة على النفط والصناعات الاستراتيجية وعد الحكومة المصدر الوحيد المعول عليه والقادر على اقامة البنى التحتية والاسهام في عملية التنمية وذلك ما جعل ارتباط القرار الاقتصادي بالعامل السياسي فضلاً عن العوامل الاخرى آنفة الذكر، لذلك ظل المجتمع العراقي وما لحق به من مشاكل اقتصادية واجتماعية يرى في الدولة دائماً انها السوق الاعظم وهي مؤسسة الانفاق الاعظم وهو مايربط حياة السكان بحالة الدولة دائماً في ظل غياب او تغييب دور القطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وتحجيم آلية السوق من العمل بكفاءة، اذ ازداد تأثير الدولة في حياة المواطن واتسع دور ونطاق القطاع العام وحجمه مما يفرض معه حتماً التمسك بالعمل لدى لدولة حيث مضمونية فرص العمل سواء أكانت انتاجية العامل فيها مرتفعة ام منخفضة ثمة ولاء للمؤسسة ام لا، وجود ارباح تحققها ام لا، لهذا كله ظل القطاع الحكومي يمثل رصيداً رئيساً للدخل والعمالة في اطار ريعية الاقتصاد (النفطية) والتي جعلتها دولة توزيع وليست دولة انتاج (جل ما عملته هو توزيع الموارد النفطية).

وعلى خلفية ما تقدم نجد ان حدود تدخل الدولة واعتمادها على برامج الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى آلية السوق الحرة غير المنضبطة كآلية يراد منها حفظ التوازنات الاقتصادية وصولاً الى تحقيق التوازنات الاجتماعية يعد امراً غير ممكن فذاك مايرتبط الى حد بعيد بمدى توافر:-

١-قاعدة انتاج ضخمة معتمدة على قاعدة علمية وتكنولوجية.

٢-ديمقراطية برلمانية في المستوى السياسي لما فيها من احترام حقوق الانسان والتعددية السياسية وتداول السلطة بالانتخاب الحر.

٣-عدل اجتماعي قائم على نظام توزيع عادل للثروة والدخل وخدمات اجتماعية عامة بما فيها الصحة والتعليم وشبكات الامان الاجتماعي.

فضلاً عن ان عدم تسييس العملية الاقتصادية بفصلها عن السياسة في ادارة التنمية تتطلب سياسة حكيمة مكرسة لجهود التنمية وليس باتجاه مصالح فئوية او ذاتية معينة، وهو احوج ما يكون اليه العراق في هذه المرحلة وذلك ما اثبتته تجارب العديد من الدول النامية وتلك المتحولة نحو اقتصاد السوق (بلدان اوروبا الشرقية) حيث هناك مشاكل تحققت بسبب عدم امكانيتها تجرع وصفة العلاج بالصدمة تلك التي اوصت بها المؤسسات المالية الدولية خصوصاً مسألة الغاء الدعم عن السلع الاساسية ورفع الحماية عن المنتجات الوطنية اذ تحولت اقتصاداتها الى ساحة مكشوفة لوحشية المضاربين ورؤوس الأموال الساخنة ولتحكم راس المال العالمي ولشراكات تجارية غير متكافئة وحتمية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ولإهمال جانب الرعاية وشبكات الأمان الاجتماعي.

ان ما احاط بالعراق من ظروف وعوامل داخلية وخارجية حيث الحروب والدمار وحالة الحصار الاقتصادي دفع الى اعتناق المجتمع العراقي فكرة ازلية مفادها ان الدولة قادرة على تحقيق كل شيء وانها الراعية للحياة المعيشية.

فتجارب البلدان الراسمالية تشير الى حتمية التدخل الحكومي وفاعليته ومداه ونطاقه والتي تقوم اليوم بدور سكرتارية رجال الاعمال والشركات ولتجاوز حالات اخفاق السوق عن اداء دورها من خلال سياساتها العامة والقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتنظيم وتقنين النشاطات السوقية وتطوير النظام القانوني والحفاظ عليها والقيام ببرامج لاعادة توزيع الدخل فضلاً عن الدعم والحماية اللازمة للانشطة الاقتصادية والمساهمة الفاعلة في انشطة البحث والتطوير الى جانب العديد من الضمانات من مثل (تقديم اعانات البطالة- التأمينات الاجتماعية- تقديم المساعدات لذوي الدخل المحدود من هم خط الفقر) في الوقت الذي تدعو فيه الدول النامية وبخاصة العراق لتبني منهج التحررية الاقتصادية دون اية ضمانات مجتمعية تحت وطأة المديونية الخارجية.

***الالغاء التدريجي لدعم الاسعار يؤثر بالضرورة على الفئات منخفضة الدخل**

*** خصخصة القطاع العام ستخلق نسباً اكبر في اعداد العاطلين**

البطاقة التموينية- مبرراتها- ضروراتها المجتمعية

شهد الاقتصاد العراقي تحديات واسعة طوال مدة الحصار الاقتصادي وما نجم عن الدمار الذي لحق بمجمل منشآته وبنيته التحتية كان المحور الاساسي فيها هو تلبية الاحتياجات الاساسية حيث أزدياد عدد الفقراء، ويمكن ملاحظة اهم السمات التي تميز بها واقع الاقتصاد العراقي بما يلي:-

أ-ارتفاع حاد ومستمر في المستويات العامة للاسعار.

ب-انخفاض في المستوى المعيشي وتزايد عدد الفقراء.

ج-نقص واضح وسريع في المعروض السلعي.

د-التفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل.

هـ-التقلبات المستمرة في اسعار الصرف.

و-ارتفاع نسب البطالة.

وقد ابرز الحصار وتوقف او تذبذب تصدير النفط المورد الوحيد لتمويل الاستيرادات من مختلف انواع السلع وبخاصة الغذائية منها مكامن الضعف والخلل في الاقتصاد وبخاصة التضخم وكان الرقم القياسي لإسعار المستهلك والذي تضاعف مرات عدة من اكثر المؤشرات الدالة اذ بلغ عام ١٩٩٢ اكثر من ثمانية امثال ما كان عليه عام ١٩٨٩ وبالنسبة للمواد الغذائية بلغ ٩٨٦,٦ عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٩ على الرغم من الدعم المقدم لاسعار مواد البطاقة التموينية بكل ما يحمله التضخم من نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة على الفقراء والمواطن العراقي بوجه عام.

ان تأثير التضخم الجامح ادى الى شيوع جو من عدم التأكد واشتداد حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بحيث يستفيد الذين ترتفع اسعار اصولهم اوخدماتهم او سلعهم بصورة اسرع بينما تتضرر الفئات الاخرى على نحو خطير، اذ يعبر خط الفقر المدقع عن المستوى الادنى من الحاجات الغذائية الاساسية ويمكن التعبير عنه بالتكلفة الدنيا لسلة من السلع الغذائية لايمكن للفرد البقاء على الحياة بدونها وهو يقاس بالدخل المطلوب (للفرد والاسرة) لكي يحصل على الحد الادنى من السعرات الحرارية اللازمة للحياة والتي تقدر بـ(٤٢٠٠) سعرة للفرد البالغ في اليوم كما قدرتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة FAO بمقدار ٢٤٣٦ سعرة يوميا وبالمقابل فقد قدرت تلك السعرات التي يحصل عليها المواطن العراقي بموجب سلة الغذاء في البطاقة التموينية بـ٢٠٣٨ سعرة وهو مايعني قدرة هذه البطاقة على تأمين بقاء حياة الفرد العراقي من الموت جوعاً فضلاً عن تحقيق الاستقرار النسبي في اسعار المواد التموينية عند مستويات منخفضة في السوق العراقي، وبالرغم من هذا كله كان هناك خلل واضح في اداء التنمية البشرية سواء في الجانب الصحي او الجانب التعليمي حيث انخفاض الكميات المتاحة من مياه الشرب وتردي نوعيته وتردي شبكات تصريف المياه الى جانب ماحصل من تسرب طلاب المدارس لمواجهة متطلبات العيش.

لقد اوجب ظروف الحصار الاقتصادي العمل بالبطاقة التموينية وهي اسلوب تقنيني للاستهلاك في العراق اسهمت بشكل واضح في تحقيق العدالة في توزيع السلع الاستهلاكية التي تدخل في صلب الامن الغذائي للفرد وتماسك النسيج الاجتماعي (رغم عواهنها) لما تحققه من دور مهم في توفير السلع وتحقيق مستوى معيشي مقبول وامكانية الحفاظ على نمط معين من الحياة برغم ما شهدناه عند اوائل التسعينيات حينما كان الخبز المقدم يحتوي على نسبة ٣٠٪ من كوالح الذرة وبقايا اغلفة الرز والنخالة وغيرها من المكونات غير الصحية والانسانية التي تعامل معها العراقيون واثمرت عن تحقيق نتائج سلبية على الصحة العامة.

ان ما انتظره العراقيون طوال مدة الحصار حتى الان ان يكون هناك تغيير ملحوظ وواضح في تحسين المستوى المعيشي ينعكس بالدرجة الاساس على مدى تغيير مفردات البطاقة التموينية، كما ونوعاً لما عاناه المجتمع من طول مدة حرمان وفقر مدقع وهموم في توفير لقمة العيش ووحشية السوق وسلطته، وعلى العكس من ذلك ان مايحصل اليوم هو دعوات لالغاء البطاقة التموينية وحصول ارباك واضح في عملية تأمين وتوزيع لمواد التموينية وستمرار رداءة البعض منها وغياب الرقابة عنها وتذبذب وصولها.

نتائج الغاء الدعم الاساسي للبطاقة التموينية

ان من اهم النتائج التي يمكن ان نؤشرها في حالة الغاء البطاقة التموينية يمكن اجمالها في الاتي:-

١- ان الظروف التي احاطت بآلية عمل البطاقة التموينية لاتزال مستمرة خصوصاً بعدما شهدته اسعار السلع والمواد الغذائية من ارتفاعات مستمرة في الاسعار تلك الداخلة في صلب الامن الغذائي للفرد العراقي في ظل انخفاض القدرة على الانتاج السلعي وارتفاع سعر صرف العملات الاجنبية وبخاصة الدولار مقابل الدينار العراقي وتشوه هياكل الانتاج القائمة وان الغاء البطاقة التموينية في مثل تلكم الظروف يعني انهيار النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي والمزيد من الفقر في ظل عدم وجود منهج وآليات واضحة في رسم معالم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي.

٢- ان البطاقة التموينية تعد وسيلة مهمة في استقرار الاوضاع الاجتماعية على صعيد الاسرة والمجتمع ككل فضلاً عن كونها صمام امان للعائلة العراقية.

٣-ان الغاء البطاقة التموينية او رفع الدعم عنها سيؤدي الى احداث ارتفاعات مهمة في مستوى اسعار تلك المواد الداخلة فيها ونستشهد بذلك بما حصل ابان تذبذب انسيابية السلع وعدم انتظامها (السكر- الطحين) في السوق المحلية.

٤-ان ارتفاع الاسعار في موجتها الاولى وضعف مرونة الطلب على الواردات لعدم القدرة على الانتاج الوطني وبخاصة (الحبوب) واحلاله بدلاً من المستورد يعني حصول موجات من الارتفاعات المستمرة والمتتالية في اسعار مختلف انواع السلع والخدمات المقدمة لجمهور المستهلكين.

٥-عدم توفر الأمن على خطوط الامداد من المنافذ الاستيرادية وتوقع شيوع التسليب على هذه الطرق مما يرفع من نسبة المخاطرة بالنسبة للمورد وهذا من شأنه ادى الى ارتفاع اسعار هذه المواد ونشوء حالات احتكار مطلق واتجاهات تضخمية، ذلك ان عامل النقل لايزال يمثل كلفة مهمة تدخل في السعر النهائي للسلع خصوصاً في ظل ارتفاع اسعار المحروقات.

٦-زيادة اسعار صرف الدولار بسبب زيادة الطلب لتأمين مفردات الامن الغذائي المستوردة فضلاً عن مستلزمات اعادة الاعمار والبناء وما يصاحب ذلك من تضخم في التكاليف الانتاج.

٧-ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الدخول الحقيقية للمواطنين نتيجة الغاء البطاقة التموينية وايقاف الدعم المقدم من قبل الدولة.